

حديث صحفي لوزير الخارجية الجزائري* عن موقف
بلده من تطبيع العلاقات مع إسرائيل ورفع المقاطعة العربية عنها
نيويورك، 30/9/1994.** [مقتطفات]

[.....]

وعن موقف الجزائر من الخطوات التي تتخذها دول في المغرب العربي في اتجاه إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل وهل تضع الجزائر شروطاً لإقامة مثل هذه العلاقات، قال الدميري إن "السلام هو عملية شاملة ويجب أن تتم كل الخطوات الضرورية قبل تطبيع العلاقات". وأضاف أنه بعد أن يشمل السلام سورية ولبنان "ربما يطرح تطبيع العلاقات كقرار جماعي في إطار الجامعة العربية". وشدد على أن "الجزائر تؤيد دائماً المنطق السياسي ولا تتبنى الارتجال في الميدان السياسي (...). نحن كنا في بداية المبادرات لأن المجلس الوطني الفلسطيني الـ 18 والـ 19 اجتمعا في الجزائر، وكل المبادرات الفلسطينية كانت منبثقة من هذه الاجتماعات. هذا يبين أن الجزائر لم تبالغ في روح المبادرة الشخصية لبلدنا بل تساهم دائماً في بروز القرار العربي الجماعي. نحن نتبنى التحرك العربي الجماعي وسيلة ضرورية للوفاق العربي كلاً". وأكد أنه لن يكون هناك "تطبيع" قبل توقيع اتفاقات سلام و"نحن عبرنا عن هذا الموقف في أيلول [سبتمبر] 1993 عند توقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي وقلنا إن هذه هي الخطوة الأولى نحو حل شامل وكامل لقضية الشرق الأوسط. ونحن في انتظار هذا الحل". وأشار إلى أن هذا الأمر وكذلك مسألة المقاطعة يجب طرحهما في الجامعة قائلًا: "نحتاج الآن إلى التشاور في ما بين العرب أكثر من أي وقت مضى. نحتاج إلى مصالحة عربية في كل ميادين الحياة. نحتاج إلى مصارحة عربية".

* محمد صالح الدميري.

** "النهار" (بيروت)، 10/10/1994. وقد أجرت الحديث آمال مدللي.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx